وزيرة التربية تشرف على جلسة عمل
حول مطالب الجامعة العامّة للتعليم الثانوي

الخميس 18 أفريل 2024

أشرفت وزيرة التربية الدكتورة سلوى العباسي اليوم الخميس 18 أفريل 2024 بحضور السيّد محمد نويرة رئيس الديوان والسيّد الهادي الحمداوي الكاتب العام للوزارة، على جلسة عمل خصصّت للتفاوض حول مطالب الجامعة العامّة للتعليم الثانوي. وتم اللقاء بحضور السيد محمد الشابي الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل وعدد من الإطارات الممثلة لرئاسة الحكومة ووزارة المالية والهياكل المعنية بوزارة التربية .

وفي بداية كلمتها أكدت السيّدة وزيرة التربية أنّ الحوار الاجتماعي البناء يمثّل سبيلا لتطوير المدرسة العموميّة في إطار مقاربة مجتمعيّة تتشارك فيها جميع الأطراف. وأشارت الى أن وزارة التربية تتبنى رؤية واضحة للإصلاح، وفق محاور محددّة، وأولويات استراتيجيّة، في إطار عقد اجتماعي جديد.

كما أشارت الى أنّ ملف المدرسين النواب من الملفّات العالقة ومن الأعطاب المزمنة التي طال عهدها. وقد آن أوان حسمها في إطار إعداد تصوّر يجمع بين البعد الاجتماعيّ والبيداغوجي مع مراعاة التوازنات الماليّة للدولة.

وأكدّت السيّدة سلوى العباسي أنّ دور الوزارة والدولة عموما هو إيجاد الحلول الواقعيّة الرصينة والواضحة دون تمويه أو مغالطة. وأنّ الانتداب ملف إصلاحي أشمل من التسوية.

وشددّت السيّدة الوزيرة كذلك على أنه ستتم مراجعة معايير الانتداب للتدريس بالمدارس الإعدادية والمعاهد.

كما أوضحت السيّدة الوزيرة أن الرقمنة في وزارة التربية خيار وليست شعارا، وأنّه ينبغي تحقيق أشواط للتقدّم في هذا المجال في إطار مرجعيّ للتعلم الرقمي والمدرسة الرقميّة ووفق الحاجيات المرجعيّة الوطنيّة للتربية بما يحقق الأهداف المرجوّة.

كما تناول الاجتماع عددًا من النقاط المتعلّقة بمطالب الجامعة العامّة للتعليم الثانوي على غرار تنفيذ ما بقي عالقا من اتفاقيتي 2019 و2023 وبرمجة روزنامة عمل حول المطالب الواردة باللائحة المهنية المؤرخة في 01 و02 أكتوبر 2023.

واتفق الطرفان على أهميّة التشاور والعمل المشترك في نطاق احترام القانون وتحقيق مصلحة المدرسة العموميّة.

الجمهورية التونسية
وزارة التربية